أثر التحفظ المحاسبى وحوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة

(دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية)

إعداد

محمد علاء الدين محمد عبدالرحمن

باحث ماجستير محاسبة

كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق

m.alaa.senior@gmail.com

مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الرابع والأربعون ـ العدد الرابع أكتوبر 2022

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

ملخص البحث

يهدف البحث إلى إختبار أثر كلا من التحفظ المحاسبى وحوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة فى الشركات المساهمة المصرية. وقد إعتمد الباحث فى قياس أتعاب المراجعة على اللوغاريتم الطبيعى لحجم الأتعاب التى حصل عليها المراجع والمفصح عنها فى محاضر إجتماع الجمعية العمومية للمساهمين، وإعتمد فى قياس التحفظ المحاسبى على نموذج القيمة السوقية لحق الملكية إلى القيمة الدفترية Book Ratio (MTB)Market-TO-، كما إعتمد الباحث فى قياس حوكمة مجلس الإدارة على ثلاث متغيرات وهما على الترتيب (إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة – إزدواجية دور المدير التنفيذى – حجم مجلس الإدارة). ولتحقيق أهداف هذا البحث إعتمد الباحث على عينة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية مكونة من 99 مشاهدة خلال الفترة 2014 – 2016. وتوصلت النتائج الإختبارية بإستخدام نموذج الإنحدار المتعدد إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة. بينما تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين كلا من (إستقلالية مجلس الإدارة، إزدواجية دور المدير التنفيذى) وأتعاب المراجعة، وأخيراً أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة.

المصطلحات الأساسية: أتعاب المراجعة، التحفظ المحاسبى، حوكمة مجلس الإدارة.

مقدمة:

تتمتع مهنة المراجعة بمكانة مختلفة عن كافة الأنشطة الخدمية، وذلك لما تمثله من أهمية لكافة الأطراف المهتمة بها والمجتمع ككل، فقد زاد الإهتمام فى الآونة الأخيرة بدراسة الخدمات التى يقدمها المراجع بعد الأزمات المالية الكبرى وظهور حالات الإفلاس والغش المالى للعديد من الشركات ذات الثقل الإقتصادى بالكثير من الدول مثل Enron, World com فى الولايات المتحدة، والتى أدت بدورها إلى تدنى درجة الثقة فى مهنة المحاسبة والمراجعة والشك فى جودة التقارير المالية من ناحية، وقدرتها على مواجهة المخاطر وأداء دورها الرقابى ومدى فعاليتها كآلية للحوكمة من الناحية الأخرى (الإبيارى، 2011).

ولذلك أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات CorporateGovernance بإعتبارها الإطار العام لإجراءات الرقابة والتوجيه التى يمارسها مجلس الإدارة للتأكد من صحة وسلامة السياسات والإجراءات المتبعة من قبل إدارة الشركة. فقد سعى بعض الباحثين فى عدد من الدراسات السابقة إلى إختبار العلاقة بين حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة بعد الإنهيارات المتتالية لكبرى الشركات العالمية ومكاتب المحاسبة المراجعة، وأيضاًبعد إصدار قانون Sarbanes- Oxley Act, 2002 للتشريعات والقوانين الخاصة بالرقابة الداخلية فى الولايات المتحدة الأمريكية تزايد التركيز فى السنوات الأخيرة على حوكمة مجلس الإدارة ودورها فى رفع مستوى جودة عملية المراجعة، كما أدى إصدار قانون Sarbanes-Oxley Act, 2002 إلى أن التحفظالمحاسبى فى القوائم المالية للشركات الأمريكية قد تزايد بشكل ملحوظبعد هذا القانون بإعتباره مطلباً أساسياً فى الوقت الراهن بسبب المسئوليات القانونية التى أضافها القانون على الإدارة والمراجع، وزيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً للحد من ممارسات إدارة الارباح من جانب الإدارة، ودراسة تأثير متطلبات هذا القانون على عملية المراجعة الخارجية وبيئة عمل المراجع والأتعاب التى يتقاضاهانتيجة الضغوط الكبيرة التى تمارسها مكاتب المراجعة على الشركات.

مشكلة البحث:

تعد عملية تحديد أتعاب المراجعة إحدى القضايا الحساسة التى تؤثر على جودة الأداء المهنى للمراجعة بإعتبارها مصدراً رئيسياً من مصادر إيرادات مكاتب المراجعة تسعى المكاتب إلى تعظيمه بهدف الحصول على أفضل عائد ممكن من ممارسة المهنة، ومن ناحية أخرى تمثل تلك الأتعاب عبئاً مالياً على الشركات الخاضعة للمراجعة، (قطب، 2004; حلس، 2003)، وقد تطرق عدد من الباحثين إلى موضوع أتعاب المراجعة فى السنوات الأخيرة بعد التطورات المتلاحقة فى

بيئة الأعمال وتعقد عمليات المراجعة وإزدياد المسئوليات المهنية والقانونية على المراجعين. وخاصةً عقب حالات الإفلاس التى لحقت بالعديد من الشركات الأمريكية الكبرى ذات سمعة وتاريخ عريق مثل شركتى (Worldcom, Enron)، وتورطت مكاتب مراجعة كبيرة مثل (Arthur Anderson) لعدم إظهار المعلومات التى تعبر عن الأوضاع المالية الحقيقية للشركات، وفقد التقارير المالية للشفافية المطلوبة، على الرغم من أن مراجعى هذه الشركات كانوا من بين أكبر شركات المراجعة بالعالم.

وهو ما جعل بيئة الأعمال بما يحيط بها من تحديات بالذات أزمة الثقة فى الشركات العالمية، فى حاجة إلى نقلة إدارية رقابية إشرافية، ليس الهدف منها الإستمرار فى سن قوانين أكثر صرامة، بل تشجيع الشركات على تبنى تنفيذ مفهوم حوكمة الشركات لتعزيز الدور الإشرافى والرقابى لمجلس الإدارة وقيامه بممارسة سلطاته وإختصاصاته بعيداً عن سيطرة الإدارة التنفيذية للتأكيد على مصداقية التقارير المالية ومنع وقوع الغش والإحتيال (أبوالنيل، 2013; سالم، 2012)، حيث تعتبر حوكمة الشركاتأحد المفاهيم الحديثة التى زادت أهميتها فى قطاع الأعمال سواء فى الدول المتقدمة أو النامية وذلك لما لها من أثر بالغ فى مجالات الإصلاح المالى والإدارى للشركات وزيادة ثقة المستثمرين فى المعلومات المفصح عنها فى القوائم المالية، وكذلك حماية أصول الشركة والحفاظ على المستثمرين من التعرض للغش والتدليس (صقر، 2013).

وبإلقاء الضوء على حوكمة مجلس الإدارة كإحدى أهم آليات الحوكمة حيث أنها تلعب دوراً هاماً فى الحد من التلاعب فى التقارير المالية فى ظل وجود الدوافع القوية لدى المديرين لتضليل وتشويه قرارات مجلس الإدارة (Caskey and Laux, 2015). فقد سعى بعض الباحثين فى عدد من الدراسات السابقة إلى إختبار العلاقة بين كل من حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة خاصة بعد الإنهيارات المتتالية لكبرى الشركات العالمية ومكاتب المحاسبة المراجعة، وبعد إصدار قانون (Sarbanes- Oxley Act, 2002) للتشريعات والقوانين الخاصة بالرقابة الداخلية.

وأيضاً لإختلاف أراء الباحثين حول النتائج التى توصلت إليها الدراسات المتعلقة التى ركزت على هذه العلاقة، فقد أشارت هذه الدراسات إلى وجود نتائج متعارضة فيما يتعلق بعلاقة حوكمة مجلس الإدارة بأتعاب المراجعة.حيث توصل كلا من (Carcello et al., 2002; Hamid and Abdullah, 2012) إلى وجود علاقة طردية بين حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة نظراً للدوافع القوية لدى الأعضاء المستقلين غير التنفيذين للحصول على مستويات عالية من الجودة فى التقارير المالية، مع توافر درجة عالية من الإستقلالية لمجلس الإدارة أدى إلى توجه الشركات لتحمل أتعاب مرتفعة نظير إتمام عمليات المراجعة بالجودة المطلوبة. بينما توصل كل من (Tsui

et al., 2001; Desender et al., 2009; Wu, 2012) إلى نتائج أخرى وهى وجود علاقة عكسية بين حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، حيث أن مجلس الإدارة الذى يتمتع بالإستقلالية والخبرة الكافية يؤدى إلى تقليل مخاطر عملية المراجعة، ومن ثم تخفيض الجهود المبذولة من قبل المراجع والذى بدوره يؤدى إلى إنخفاض أتعاب المراجعة.

ومن جانب أخر أدى إصدار قانون Sarbanes- Oxley Act, 2002 إلى تغيير سلوك الإدارة لتصبح أكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية، حيث توصل(Lobo and Zahou, 2006) إلى وجود زيادة ملحوظة فى مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية للشركات الأمريكية فى أعقاب صدورهذا القانون، وتشير نتائج العديد من الدراسات السابقة إلى أن التحفظ المحاسبى له دور جوهرى فى تخفيض عدم تماثل المعلومات، وأن هناك العديد من الآثار الإقتصادية الإيجابية التى تتحقق نتيجة التحفظ المحاسبى منها: إنخفاض حجم الدعاوى القضائية، حماية عقود الدين والإقتراض (Shivakumar, 2013)، حيث أن الشركات التى إلتزمت بالتحفظ المحاسبى عند إعدادها لتقاريرها المالية تلقت تقريراً نظيفاً من المراجع الخارجى (حمدان، 2011).

حيث أن المراجعون يقدرون مدى أهمية التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية، وأن التحفظ المحاسبى يقلل من إحتمالات المسئولية الواقعة عليهم، وبالتالى تخفيض مخاطر التقاضى وتخفيض حجم الجهد المبذول من قبل المراجع وكذلك حجم وساعات العمل الأمر الذى قد يؤدى بدوره إلى تقليل حجم الأتعاب، وتوصل كلا من (Seetharaman et al., 2002; Lee et al., 2015) على أن الإتجاه نحو تطبيق سياسات التحفظ المحاسبى يحقق العديد من المنافع منها تجنب التعرض للمسئولية القانونية وإنخفاض حجم الدعاوى القضائية ضد المراجعين، ويرجع إلى وجود التحفظ المحاسبى بشكل كبير فى التقارير المالية والذى يسمح للمراجعين من تعديل أتعابهم، وتشير دراسة (Lee et al., 2015) إلى أن الإنخفاض فى أتعاب المراجعة يرتبط بشكل كبير بزيادة مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية وأن إنخفاض مخاطر المراجعة يرتبط بجودة حوكمة الشركات.

ومن هنا يلاحظ الباحث أهمية إختبار أثر التحفظ المحاسبى وحوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة فى الشركات المساهمة المصرية ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات التالية:

1- ما هى العلاقة بين حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة؟

2- ما هى العلاقة بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة؟

هدف البحث: يتمثل الهدف الرئيسى لهذا البحث فى إختبار أثر كلا من التحفظ المحاسبى وحوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة فى الشركات المساهمة المصرية.

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من النقاط التالية

على المستوى النظرى:

- يكتسب البحث أهميته من كونه يساير التطورات الحديثة فى مجال البحوث المحاسبية التى تركز على أتعاب المراجعة أحد أهم الموضوعات المثارة على ساحة البحث العلمى فى الآونة الحالية.
- توصلت الدراسات السابقة إلى تأثيرات متناقضة للحوكمة على أتعاب المراجعة فى الدول المتقدمة فى المقابل، فإن الإقتصاديات النامية ربما توفر بيئة خصبة للبحث، وذلك بسبب أنها تتصف بإختلافات واسعة فى ممارسات حوكمة مجلس الإدارة والتى ربما يمتد تأثيرها على أتعاب المراجعة، وبالتالى يهدف البحث الحالى إلى إجراء دراسة إختبارية للحصول على أدلة من البيئة المصرية.
- التأكيد على الأخذ بمفاهيم ومبادئ قواعد الحوكمة وذلك للإستفادة وتجنب ما حدث للعديد من الشركات العملاقة فى الكثير من دول العالم من إنهيارات مالية نتيجة للممارسات الخاطئة والتلاعب فى التقارير المالية وفقدها للمصداقية مما أثر بالسلب على ثقة المستثمرين.
- ندرة الأبحاث والدراسات العلمية التى تناولت تأثير التحفظ المحاسبى على أتعاب المراجعة بصفة عامة، وفى مصر بصفة خاصة.

على المستوى العملى:

- هذا البحث سوف تفتح الأفاق أمام الشركات والمستثمرين للأخذ فى الإعتبار بحوكمة مجلس الإدارة أحد أهم آليات الحوكمة عند تحديد أتعاب المراجعة، وتقديم بعض الرؤى للمساهمين بتشكيل مجلس الإدارة يتمتع بحوكمة وإستقلالية لتقليل خطر الرقابة الذى بدوره يؤثر على عملية المراجعة وكذلك الأتعاب التى يتقاضاها المراجع.
- يتوقع أن تسهم نتائج البحث فى تقديم بعض الرؤى للمهتمين بسوق الأوراق المالية كالمستثمرين والمحللين الماليين والهيئات الرقابية عن مدى الحاجة إلى التمسك بتطبيق التحفظ المحاسبى من عدمه وذلك من خلال تقييم مدى إنعكاس درجة تطبيق التحفظ المحاسبى عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة على أتعاب المراجعة.

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالى على إختبار أثر التحفظ المحاسبى وحوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة وذلك على عينة من الشركات المساهمة والمسجلة ببورصة الأوراق المالية خلال الفترة 2014 –2016، وذلك بعد إستبعاد البنوك وشركات التأمين وغيرها من الشركات نظراً لعدم توافر بيانات كاملة عن هيكل الحوكمة، أو لعدم توافر البيانات المالية المطلوبة (الشركات التى لم تفصح عن أتعاب المراجعة).

خطة البحث:

فى ضوء طبيعة مشكلة البحث وهدف البحث، تم تقسيم البحث إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: الإطار النظرى للبحث.

القسم الثانى: الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث.

القسم الثالث: تصميم البحث،

القسم الرابع: إختبار فروض البحث وتحليل النتائج.

القسم الخامس: خلاصة ونتائج توصيات البحث.

مراجع البحث.

القسم الأول: الإطار النظرى للبحث

أولاً: أتعاب المراجعة

يركز البحث الحالى فى هذا القسم على مفهوم أتعاب المراجعة ومراحل تحديدها، ثم عرض أنواع عقود أتعاب المراجعة، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على أتعاب المراجعة، وكذلك دراسة أثر تطبيق قانون (Sarbanes- Oxley Act, 2002) على أتعاب المراجعة.

1- **مفهوم أتعاب المراجعة ومراحل تحديدها**:

تعددت الدراسات السابقة التى تناولت مفهوم أتعاب المراجعة، حيث عرفها الكثيرمن الباحثين ومنهم (سمرة، 2015) أنها تعبر عن المجهود المبذول فى عملية المراجعة وخصوصاً فى حالات الإستقرار، حيث تمثل قيمة ما يتقاضاه مراجع الحسابات من عميل المراجعة نظير الوقت والجهد المبذول، وهى المصدر والإيراد الأساسى لمكتب المراجعة. ويرى (Rustam et al., 2013) على أنها المبالغ أو الأجور المدفوعة لمراقب الحسابات نتيجة قيامه بإجراء عملية المراجعة لإبداء رأى حول ما إذا كانت القوائم والتقارير المالية قد أعدت وفقا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها.

أما (العطار، 2003) فقد أشار إلى أن أتعاب عملية المراجعة تتمثل فى المبلغ الذى يحصل عليه مراقب الحسابات من منشأة العميل محل المراجعة مقابل ما يقدمه من خدمات، أى أنها تمثل تكلفة الوقت المبذول محسوباً على أساس معدل معيارى للساعة، مضافاً إليها أية نفقات مهنية أخرى، وتمر مراحل تحديد أتعاب المراجعة بأربعة مراحل رئيسية (العطار، 2003) بالترتيب: مرحلة تحديد لأتعاب المراجعة، مرحلة الإتفاق مع العميل على الأتعاب، مرحلة تقديم الفواتير للعميل، مرحلة تحصيل الأتعاب.

2- أنواع عقود أتعاب المراجعة:

جرى العرف المحاسبى على أن هناك ثلاثة أشكال لعقود أتعاب عملية المراجعة، وهى على النحو التالى (الديسطى، 2013):

- **عقود الأتعاب الثابتة:** إن أهم ما يميز هذا النوع من العقود هو قيام مكتب المحاسبة والمراجعة بتحديد مبلغ الأتعاب مقدماً وذلك قبل البدء فى عملية مراجعة القوائم المالية للشركات.
- **عقود إسترداد التكلفة:** ويعتمد هذا النوع من العقود عند تحديد مبلغ الأتعاب على قياس الوقت الفعلى المبذول فى عملية مراجعة القوائم المالية، حيث تتحدد الأتعاب عن طريق حاصل ضرب الوقت الفعلى المبذول أثناء العمل محسوباً بعدد الأيام والساعات لكل عضو بفريق عمل المراجعة فى المعدلات المعيارية لكل مستوى من مستويات فريق المراجعة.
- **عقود الأتعاب المشروطة:** وهنا تقوم مكاتب المراجعة بالإتفاق مع الشركة محل المراجعة بتحديد أتعاب المراجعة على أساس شروط ونتائج معينة يجب أن تحدث حتى يحصل المراجع على هذه الأتعاب، ولاتعد الأتعاب المدفوعة أتعاباً مشروطة إذا ما تمت بناء على قرار من السلطات القضائية.

ومما سبق يتضح لدى الباحث أن عقود إسترداد التكلفة هى أفضل نوع من العقود سواء لمراقب الحسابات أو الشركة محل المراجعة للأسباب الأتية:

1- تقوم على مبدأ العدالة فى تحديد الأتعاب، حيث أنه كلما زاد حجم وساعات العمل زادت الأتعاب، والعكس صحيح.
2- عقود الأتعاب الثابتة يمكن أن تكون غير دقيقة إذا زاد أو نقص حجم العمل المتفق عليه.
3- بالنسبة لعقود الأتعاب المشروطة، فلا يجوز ربط الأتعاب بنتائج عملية المراجعة أو أى شروط أخرى كالحصول على قرض، أو تخفيضات ضريبية معينة.

3- العوامل المؤثرة على أتعاب عملية المراجعة:

وفى الآونة الأخيرة تعددت الدراسات التى تناولت العوامل المؤثرة فى تحديد أتعاب عملية المراجعة ونال هذا الموضوع إهتمام الجهات المحلية والدولية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، ويرجع ذلك إلى إعتبار أن سعر خدمة المراجعة وهو المؤشر الذى تتلقى عنده كافة تأثيرات عوامل عرض المهنة والطلب عليها (قطب والخاطر، 2004، حلس،2003)

- **عوامل مرتبطة بالمنشأة محل المراجعة:** تتمثل العوامل المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة ومن أهم هذه العوامل (حجم الشركة، نسبة المديونية، القيمة السوقية لأسهم المنشأة، الوقت اللازمفى تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة).
- **عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة:** وتتمثل تلك العوامل فى كل ما يتعلق بمكتب المراجعة ومراقب الحسابات ومن أهم هذه العوامل (حجم مكتب المراجعة، سمعة مكتب المراجعة، تبعية مكتب المراجعة للمكاتب المراجعة الكبار، التخصص الصناعى لمكتب المراجعة).
- **عوامل أخرى متنوعة:** وهناك بعض العوامل الأخرى التى يصعب تصنيفها لكونها تابعة لمكتب المراجعة أو للمنشأة محل المراجعة، وتتمثل فى مجموعة من العوامل المشتركة بينهما، والتى يلعب سوق المراجعة فيها دوراً كبيراً وهى (مستوى الأتعاب المألوفة والسائدة فى السوق، توقيت القيام بعملية المراجعة، مدى وطبيعة المنافسة السائدة فى سوق المراجعة).

4- أثر تطبيق قانون (Sarbanes- Oxley Act, 2002) على أتعاب المراجعة:

أدى إصدار قانون Sarbanes- Oxley Act إلى إحداث تغيير كبير نطاق وجودة عملية المراجعة وأيضاً على تحديد الأتعاب (لطفى، 2008) ويرجع ذلك إلى إلزام الشركات بإجراء مراجعة متكاملة للقوائم المالية والإفصاحات الخاصة بها، وعمليات الرقابة الداخلية التى تعد الأساس لتلك القوائم وإفصاحتها. وعليه، يمكن القول أن الزيادة فى أتعاب المراجعة بعد إصدار قانون Sarbanes- Oxley Act يمكن تفسيرها جزئياً عن طريق عاملين هما: (مخاطر المراجعة، جهد المراجع). ففى الحالة الأولى، ويمكن تفسير زيادة الأتعاب فى حالة ما إذا كان قانون Sarbanes- Oxley Act يعرض المراجع إلى المسئولية بشأن مخاطر القوائم المالية المعيبة، بما فى ذلك مخاطر التقاضى. أما فى الثانية، نلاحظ أيضاً زيادة أتعاب المراجعة إذا كانت متطلبات هذا القانون تزيد من الوقت والموارد التى تستخدمها الشركة، بما فى ذلك بذل جهود إضافية من المراجع لمراجعة القوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية (Griffin and Lont, 2007).

ثانياً: أثر حوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة

إن الإتجاه المتزايد فى السنوات الأخيرة لتطبيق حوكمة الشركات أدى إلى زيادة الإهتمام بآلية حوكمة مجلس الإدارة وعلاقتها بالمراجعة الخارجية، وقد أكدت العديد من الهيئات المهنية على أنه لابد من التركيز على دور مجلس الإدارة فى توفير الرقابة الفعالة على عملية إعداد التقارير المالية المطلوبة، وكذلك فضلاً عن دوره فى تنظيم العلاقة بين إدارة الشركة والمراجع الخارجى (Vafeas and Waegelein, 2007). حيث إتجهت العديد من الدراسات الأجنبية (Carcello et al., 2002; Desender et al., 2009; Wu, 2012) إلى دراسة أثر حوكمة مجلس الإدارة على أتعاب عملية المراجعة خاصة بعد الإنهيارات المتتالية لكبرى الشركات العالمية ومكاتب المحاسبة المراجعة. وعليه فإنه يتم عرض وفهم المنظور المعاصر لحوكمة مجلس الإدارة وأهميته وعرض مهامه ومسئولياته، وكذلك دراسة أثر حوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة.

المحور الأول: المنظور المعاصر لحوكمة مجلس الإدارة.

1- مفهوم حوكمة مجلس الإدارة:

إهتمت الأدبيات السابقة على المستويين النظرى والإختبارى بآليات الحوكمة الداخلية التى تنظم وتتوسط التأثير والقوة الإدارية ممثلة فى حوكمة مجلس الإدارة التى تعد "القلب النابض" لحوكمة الشركات (Pugliese et al., 2009; Adamsel al., 2010)، كما يرى (الديسطى، 2013) أن حوكمة مجلس الإدارة تمثل أهم الأطراف المسئولة عن تطبيق الحوكمة داخل الشركة، حيث تتمثل مهامه فى مراقبة قرارت الإدارة نيابة عن المساهمين والتحقق من صحة المعلومات المعلنة لهم. ويعرف (الشرقاوى، 2014) حوكمة مجلس الإدارة على أنها تمثل أحد الدعائم الأساسية لنجاح حوكمة الشركات وتؤدى دوراً محورياً فيها من حيث تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها. وقد ورد فى (الدليل المصرى لحوكمة الشركات المصرية، 2016) إلى أن حوكمة مجلس الإدارة تمثل آلية الحوكمة الداخلية والسلطة المسئولة عن وضع الأهداف والاستراتيجيات ومتابعة أداء إدارة الشركة طبقاً لنظامها الأساسى.

2- أهمية حوكمة مجلس الإدارة:

- حوكمة مجلس الإدارة تلعب دوراً كبيراً فى حماية حقوق المستثمرين ووضع الأهداف الاستراتيجية لها، وإقرار الخطط والسياسات العامة التى تهيمن على سير العمل بالشركة، وكذلك مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية.

- تعد حوكمة مجلس الإدارة آلية أساسية لحوكمة الشركات بإعتبارها مسئولة عن ضمان أن إدارة الشركة تقوم بتنفيذ عمليات الرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية بصورة سليمة، ووضع وتقييم الضوابط الرقابية على أدائه. (Caskey and Laux, 2015)
- تعرض دليل الحوكمة المصرى لأهمية مجلس الإدارة، حيث ذكر أن: "مجلس إدارة الشركة يلعب دوراً هاماً وحاسماً وضع الأهداف والإستراتيجيات والسياسات العامة التى تهيمن على سير العمل بها. وركزت قواعد الحوكمة على عدد من المسائل المتعلقة بتشكيل المجلس وكيفية حكمه للشركة، وحفاظه على أصولها وتعظيمه لثروة مساهميها (عفيفى، 2015).
- حوكمة مجلس الإدارة تعد الجهة التى تتولى إدارة أمورالشركة بناءاً على تكليف من الجمعية العامة. لذلك فإن المسئولية النهائية عن الشركة تظل لدى المجلس، ويتم مسائلة المجلس ومحاسبته عن إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للمساهمين.
- تدعيم إستقلال مراقبى الحسابات عن طريق التحديد الواضح لمهامهم ومسئولياتهم عن فحص نظم الرقابة الداخلية، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادى تأثير الخدمات الإضافية التى يقدمها مراقبى الحسابات بخلاف المراجعة على إستقلالهم.

3- مهام ومسئوليات مجلس الإدارة:

نال موضوع حوكمة الشركات إهتماماً كبيراً فى أدبيات الفكر المحاسبى والإدارى خلال السنوات القليلة الماضية، وقد كان لمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية دوراً بارزاً فى إرساء مجموعة من المبادىء والإرشادات غير الملزمة لمنظمات الأعمال حول حوكمة الشركات، فضلاً عن إسهامات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى هذا الصدد، وقد غطت هذه المبادىء، والارشادات **خمسة مجالات وهى:**

- حماية حقوق المساهمين، The Right of Shareholders
- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، .The Equitable Treatment of Shareholders
- دور أصحاب المصالح الأخرى The Role of Stakeholders in Companies
- الشفافية والإفصاح Disclosure & Transparency
- مسئوليات مجلس الإدارة of Board The Responsibilities

ففى فى ظل إنفصال الملكية عن الإدارة، فإن مجلس الإدارة هو المفوض من قبل الملاك فى التأكد من كفاء الإدارة التنفيذية فى إتخاذ قرارات الموارد الموكل إليها أمر إدارته بالصور التى تعظم منافع الملاك، والحد من الآثار غير المرغوبة لتصرفات الإدارة التنفيذية بما يعمل على تعزيز موضوعية إدارات الوحدات الإقتصادية ومراقبتها لجميع أعمالها. وبالنظر إلى وظائف

ومسئوليات المجلس، فقد أصبح المجلس فى الوقت الحاضر العقل المدبر فى صنع القرارات الصحيحة، وتسيير المنظمات نحو التوجهات الإستراتيجية طويلة المدى.

وبالتالى يتعين على مجلس الإدارة تبنى أدوراً ومسئوليات على نطاق أوسع لدفع المنظمات لتحقيق أداء مالى جديد. ويمكن لمجلس الإدارة تحسين أداء المنظمات عندما يقوم بوظيفتين مهمتين، **أولاً**: المراقبة والسيطرة على أنشطة الإدارة التنفيذية من أجل التوازن داخل الشركة. وبشكل غير مباشر، فإن مجلس الإدارة يمنع أى مخالفات، وبالتالى يساهم فى تحقيق الحوكمة الجيدة والشفافية. **ثانياً:** إستعراض وتقييم أداء الإدارة، فضلاً عن تقديم المشورة لهم فى تحديد الفرص والبدائل المتاحة والخطط الإستراتيجية، وتبادل المعرفة مع مصدر خارجى. (خليل، 2015)

المحور الثانى: أثر حوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة.

1- أثر إستقلال أعضاء مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة:

يشكل مجلس الإدارة من عدد مناسب من الأعضاء على نحو يمكنه من الإضطلاع بوظائفه وواجباته، كما يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس والشركة (الدليل المصرى لحوكمة الشركات، 2016). ومن خلال مسح الأدبيات السابقة نلاحظ تأثير لدرجة إستقلال مجلس الإدارة على قيمة الأتعاب التى يتقاضاها المراجع. ويوجد إتفاق عام حول وجود هذا التأثير، أما إتجاه هذا التأثير فيوجد إختلاف عليه.

حيث يوجد إتجاهان، الإتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الإتجاه أن إستقلال أعضاء مجلس الإدارة له تأثير طردى على أتعاب المراجعة، أى كلما زاد درجة إستقلال أعضاء مجلس الإدارة كلما زادت الأتعاب التى يتقاضاها المراجع نتيجة زيادة الطلب فى الحصول على خدمات مراجعة ذات مستويات عالية من الجودة والذى قد يتطلب بذل المزيد من الجهد من قبل المراجعين الخارجيين (Carcello et al., 2002; Vafeas and Waegelein, 2007; Zhang and Yu, 2016; Redor, 2017; Alnajjar, 2018). بينما يرى مؤيدى الإتجاه الثانى أن إستقلال مجلس الإدارة له تأثيرعكسى على أتعاب المراجعة لإعتباره مكون من مكونات بيئة الرقابة والذى بدوره يؤدى إلى تقليل مخاطر عملية المراجعة ومن ثم تخفيض الجهود المبذولة من قبل المراجع والذى بدوره يؤدى إلى إنخفاض أتعاب المراجعة، (Hay et al., 2008; Moradi et al., 2012;Desender, 2013; Wong et al., 2018).

2- أثر إزدواجية دور المدير التنفيذى على أتعاب المراجعة:

يتولى مجلس الإدارة إنتخاب رئيس المجلس وتعيين العضو المنتدب، ولا يفضل الجمع بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. وفى حال عدم إمكان ذلك يجب الإفصاح عن الأسباب فى التقرير السنوى والموقع الإلكترونى. (الدليل المصرى لحوكمة الشركات، 2016). وأكدتأغلب الدراسات أكدت على أن المساهمين يتجهون إلى الإستعانة بالمراجعين من ذوى المهارات والخبرة العالية، وبالطبع هذا النوع من المراجعين يحصلون على أتعاب مرتفعة فى حالة الإزدواجية داخل المجلس.

وذلك على إعتبار هذه الإزدواجية قد تؤدى إلى إتخاذ قرارات دون المستوى مما يؤدى إلى زيادة فرص الغش والممارسات الإنتهازية للإدارة (Krishnan and Visvanathan, 2009; Gana and Lajmi, 2011; Huang et al., 2014; Jizi and Nehme, 2018)وعلى النقيض نجد أن دراسة كلا من (Yatim et al., 2006; Chung and Wynn, 2014) أشارت إلى أن الشركات التى لديها مجلس إدارة مزدوج، سوف تتحمل أتعاب مراجعة أقل ولا تبحث عن شركات مراجعة ذات خبرة وسمعة كبيرة فى سوق المراجعة. وهذا يتفق مع نظرية الإشراف (The Stewardship Theory) حيث أن المدير التنفيذى للشركة هو أكثر إطلاعاً وفهماً لوضع الشركة، وهذا يسمح له بإتخاذ قرارات أكثر فعالية، ومن هنا يستنتج الباحث أن الجمع بين وظيفتى المدير التنفيذى ورئيس مجلس الإدارة للشركة، من الممكن أن تشكل نوعاً من أنواع المخاطر الكامنة التى يجب أن يأخذها المراجع الخارجى فى إعتباره عند تسعير خدمات المراجعة والتى يمكن أن تؤدى إلى زيادة الأتعاب.

3- أثر حجم مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة:

وفقاً لدليل وقواعد حوكمة الشركات المصرى، فقد ذكر أنه "يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء. وأن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذين المستقلين". ويعد حجم مجلس الإدارة الجانب الأساسى من عملية صنع القرار الفعال.وعن العلاقة بين حجم المجلس وأتعاب المراجعة، فقد ذكر (Gana and Lajmi, 2011) أن تقليل مجلس الإدارة يمكن أن يساعدهم على تحسين أداء الشركات، فمجلس الإدارة كبير الحجم يمكن أن يزيد من تكاليف التنسيق وحل النزاعات بين أعضائه. الأمر الذى يتطلب من المراجع الخارجى قضاء المزيد من الوقت فى القيام بعمله وسوف يتقاضى أتعاباً كبيرة، كما تشير دراسة كلا (Kikhia, 2014; Huang et al., 2014; Alnajjar, 2018) إلى وجود علاقة موجبة بين كلا من عدد أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، يرجع ذلك إلى أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما زادت فاعليتهم فى

الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية والتى بدورها تتطلب جودة لخدمات المراجعة المقدمة مما يؤدى إلى إرتفاع الأتعاب.

ورغم كل الأراء المطروحة مسبقاً، نجد على الجانب الأخر بعض الدراسات الأخرى كدراسة (Krishnan and Visvanathan, 2009) تؤكد أن حجم مجلس الإدارة متغير غير هام فى تحديد أتعاب المراجع الخارجى. وأكد على ذلك أيضاً (Yatim et al., 2006) حيث أنه لم يصل إلى نتائج قوية بشأن العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة.

ثالثاً: أثر التحفظ المحاسبى على أتعاب المراجعة

يعد التحفظ المحاسبى (Accounting Conservatism) من أهم السياسات التى أولى الفكر المحاسبى لها إهتماماً كبيراً فى السنوات الأخيرة لما له تأثير ملموس فى تحسين درجة الملاءمة والإعتمادية على التقارير المالية المنشورة وذلك بعد الفضائح المالية التى حدثت للعديد من الشركات العالمية، وقد كان لتشريع قانون Sarbanes- Oxley Act, 2002 دوراً هاماً فى دعم التحفظ المحاسبى والذى إنعكس تأثيره على مهنة المحاسبة والمراجعةوكذلك أثره على عملية تحديد أتعاب المراجعة. وعليه فإنه يتم عرض التأصيل النظرى للتحفظ المحاسبى، مع دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة.

المحور الأول: التأصيل النظرى للتحفظ المحاسبى.

1- مفهوم التحفظ المحاسبى:

نال التحفظ المحاسبى إهتماماً كبيراً من توجيهات المحاسبين، لدرجة أنه يطلق على التحفظ المحاسبى المبدأ الغالب والمسيطر فى المحاسبة (Sterling, 1970). ويعرف التحفظ المحاسبى بشكل أكثر إتساعاً على أنه تفضيل المحاسبين للطرق المحاسبية التى تؤدى إلى الوصول إلى قيم منخفضة لحقوق الملكية (Givoly and Hayn, 2000). ويرى كلا من (شتيوى، 2010; السهلى ، 2009) بأنه مرادف لمفهوم الحيطة والحذر ويقصد به تسجيل الخسائر قبل تحققها والإعتراف بها فى القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً، بينما لا تسجل الأرباح قبل تحققها حتى مع وجود السند المؤيد لها. وأيضاً يعرفه (غالى، 2018) بأنه "إدارة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المرتبطة بممارسة الأحكام اللازمة بوضع التقديرات الخاصة بالقيم الظاهرة فى التقارير المالية للمنشأة، على أساس تعجيل الإعتراف بالخسائر، وتأجيل الإعتراف بالأرباح بهدف تدعيم المركز المالى للمنشأة مستقبلاً أو تحسين قيمة المنشأة.

2- أنواع التحفظ المحاسبى:

- **التحفظ المحاسبى الشرطى Conditional conservatism:** يعرف التحفظ الشرطى بالتحفظ البعدى Ex- Post Conservatism أو التحفظ المعتمد على الأخبار، ويعنى أن تخفض القيم الدفترية لصافى الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب فيها وفى ذات الوقت لايتم زيادة القيم عند حدوث أحداث غير مرغوب فيها (Lara et al., 2007; Beaver and Ryan, 2005; Ji et al., 2016). ومن أمثلته إستخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عن تقييم المخزون السلعى، وتسجيل إنخفاض قيم الأصل طويلة الأجل.
- **التحفظ المحاسبى غير الشرطى Un Conditional conservatism:** ويعرف بالتحفظ القبلى Ex- Ante Conservatism بأنه الإختيار المسبق لطرق المحاسبة الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم والتى ينتج عنها إنخفاض القيم الدفترية عن القيم السوقية لصافى الأصول. ومن أمثلة هذا النوع إختيار طريقة معينة لإهلاك الأصول الثابتة، لإثبات المشروعات التى تحقق صافى قيمة حالية موجبة، ومعالجة معظم نفقات الأصول غير الملموسة بإعتبارها مصروفات بدلاً من رسملة قيمتها (Beaver and Ryan 2005).

3- تفسيرات وداوفع التحفظ المحاسبى:

- **الدافع التعاقدى للتحفظ المحاسبى:** لاشك أن الشركات تعمل فى ظل مجموعة من العلاقات التعاقدية التى تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعارضة بالنسبة للشركة. من أمثلتها العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمساهمين، الإدارة والدائنين، الإدارة والموظفين، المساهمين والدائنين، وغير ذلك من علاقات تعاقدية والتى تعد من أهم وأقدم التفسيرات أو المبررات التى قدمت من قبل الفكر المحاسبى لتفسير التحفظ المحاسبى (الرشيدى، 2011).ولقد ركزت معظم الدراسات السابقة (Basu, 1997; Espinoza et al., 2015)فى مجال الدوافع التعاقدية على عقود الديونوعقود حوافز الإدارة.
- **الدوافع القانونية للتحفظ المحاسبى:** توصلت بعض الدراسات السابقةإلى أن المسئولية القانونية أو التعرض للتقاضى تزيد عندما تكون الأرباح وصافى الأصول مقيمة بأعلى من قيمتها overstated (أى عند إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبى) مقارنة بتقييمها بأقل من قيمتها understated (أى عند زيادة مستوى التحفظ المحاسبى). ولذلك فإن الإدارة والمراجع يكون لديهم دوافع نحو التقريرعن قيم متحفظة للأرباح وصافى الأصول لتجنب مخاطر الدعاوى القضائية ضد كلا من الشركة ومكاتب المراجعة (Tobia, 2018).

- **الدوافع الضريبية للتحفظ المحاسبى:** ويوضح (Tobia, 2018) أن طالما تحقق المنشأة أرباحاً خاضعة للضريبة، ستحاول تجنب أو تأجيل العبء الضريبى بإتباع سياسات متحفظة عند إعداد التقرير المالى بشرط أن تقبل السلطات الضريبية قواعد المحاسبة المتحفظة.
- **الدوافع السياسية للتحفظ المحاسبى:** ويشير هذا التفسير أن الشركات تتبع سياسات التحفظ المحاسبى بغرض تخفيض التكاليف السياسية Political Cost التى يمكن أن تتعرض لها نتيجة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، حيث يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية(الرشيدى، 2011).

المحور الثانى: أثر التحفظ المحاسبى على أتعاب المراجعة

ترتبط جودة المراجعة بمستوى التأكيد Assurance الذى يقدمه المراجع لمستخدمى القوائم المالية، وكلما زادت مستوى جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية زاد مستوى التأكيد، فمستوى التأكيد المعقول Reasonable Assurance الذى يقدمه المراجع بشأن إمكانية الإعتمادية على معلومات القوائم المالية لايتحقق إلا إذا إلتزمت الشركات بسياسات التحفظ المحاسبى عند إعدادها لتلك التقارير (Liu and Thornton, 2008). وعلاوة على ذلك فبقدر إلتزام الشركات بإعداد تقارير متحفظة، يمكن للمراجع الخارجى من تسهيل عملية المراجعة من خلال توفير معلومات محاسبية يمكن الإعتماد عليها. ومن ناحية أخرى، فإن إستجابة المراجع لما فرضته الأزمات المالية العالمية Global Financial Crisis ومشاكل بيئة الأعمال من زيادة مخاطر أعمال العميل Business Risk ومخاطر التقاضى Litigation Risk تطلبت ضرورة الحيطة عند تقدير مخاطر المراجعة وخاصة فى الشركات التى تلتزم بقدر غير كاف بمستوى معين من سياسات التحفظ المحاسبى وإتجاهها إلى التأثير على الأرقام المحاسبية المنشورة فى القوائم المالية. وهو ما قد يتطلب زيادة ساعات عمل المراجع والجهد المبذول للمراجعة والتى تنعكس إيجابياً على تقدير أتعاب عملية المراجعة (Willekens and Bruynseels, 2009).

وطبقاً لما توصلت إليه الدراسات السابقة والتى أجمعت على أن التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية يحقق العديد من المنافع الإيجابية المتمثلة فى تخفيض مشاكل الوكالة المرتبطة بقرارات الإستثمار والحد من ممارسات الأرباح من خلال تقييد الدوافع الإنتهازية للمديرين، وتخفيض تكاليف التعرض للمسئولية القانونية سواء من جانب الشركة أو المراجع، لأن تكاليف التقاضى تكون أكبر فى حالة المبالغة للأرباح بما ينعكس على تخفيض حجم الجهد المبذول من قبل المراجع، الأمر الذى قد يؤدى بدوره إلى تخفيض أتعاب عملية المراجعة والتى تعد عبئاً مالياً على الشركات محل المراجعة دون إلحاق أى ضرر للمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى (Naibei et al.,

2014; Abdi, 2018; Gholamreza et al., 2020) ويعتقد الباحث أن التحفظ المحاسبى يعد أهم آليات حماية حقوق أصحاب المصالح Stakeholders، والتى تعد هدف جوهرى يعزز من أداء الشركة، والحد من السلوك الإنتهازى وممارسات إدارة الأرباح، كما له دور إيجابى على تحسين قيمة وسمعة كلا من الشركة محل المراجعة، ومكتب المراجعة من خلال تقليل عدد الدعاوى القضائية المراجعة ضد كلا منهما، الأمر الذى قد يؤدى إلى إنخفاض تكاليف التقاضى ومخاطر عملية المراجعة بما ينعكس على درجة الجهد المبذول وساعات العمل اللازمة لعملية المراجعة وكذلك أتعاب المراجعة.

القسم الثانى : الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

يتناول الباحث فى هذا القسم عرض ودراسة وتحليل الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة. وكذلك العلاقة بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة وذلك على النحو التالى:

أولاً: الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة.

توجد العديد من الدراسات السابقة التى ركزت على هذه العلاقة، فعلى عينة من 650 شركة صينية خلال الفترة 1994 – 1996، إختبر (Tsui et al., 2001) إختبرت العلاقة بين أحد أهم آليات الحوكمة الداخلية الرئيسية وهى مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة التى تتحملها الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة فى مدينة هونج كونج، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين كلا من (إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة - إستقلالية رئيس مجلس الإدارة عن المدير التنفيذى) وأتعاب المراجعة التى تتحملها الشركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن جودة حوكمة مجلس الإدارة تسهم فى الحد من السلوك الإنتهازى للإدارة، وتزيد من جودة التقارير المالية الأمر الذى يؤدى إلى إنخفاض كل من مخاطر المراجعة وأتعاب عملية المراجعة.

وعلى النقيض توصلت دراسة (Carcello et al., 2002)، وذلك على عينة مكونة من 258 شركة من الشركات الأمريكية كبيرة الحجم خلال الفترة 1992 - 1993، والتى هدفت إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجع الخارجى. فهذه الدراسة طرحت وجهتى نظر، تتمثل وجهة النظر الأولى فى أن مجلس الإدارة الذى يتمتع أعضائه بالخبرة الكافية سوف يزيد من نطاق المراجعة، فضلاً عن طلب خدمات مراجعة مرتفعة الجودة وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة أتعاب المراجعة. أما وجهة النظر البديلة تتمثل فى أن مجلس الإدارة الذى يتمتع بالإستقلالية والخبرة الكافية يؤدى إلى تقليل مخاطر المراجعة، ومن ثم تقليل الجهود المبذولة لعملية المراجعة

وهذا يؤدى إلى تخفيض أتعابه. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى تدعيم وجهة النظر الأولى وهى وجود علاقة طردية قوية بين كلا من (إستقلالية مجلس الادارة وخبرة أعضائه- ودرجة جهد وفعالية مجلس الإدارة) وأتعاب المراجعة، وتبين أن الشركات التى تمتلك مجالس إدارات قوية تتحمل أتعاب مرتفعة نظير إتمام عملية المراجعة بالجودة المطلوبة.

وفى نفس السياق هدفت دراسة (Desender et al., 2009) إلى إختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة ودراسة التأثير المحتمل لهيكل الملكية على تلك العلاقة، حيث أن أعضاء مجلس الإدارة فى الشركات التى لديها ملكية مشتتة يميلون إلى الطلب على خدمات مراجعة تتسم بالجودة العالية أكثر من أعضاء مجلس الإدارة فى الشركات التى لديها ملكية مركزة. وبإستخدام عينة مكونة من 126 شركة أسبانية، 118شركة فرنسية خلال الفترة 2007 – 2008، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين إستقلالية مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة أى أنه كلما كان أعضاء مجلس الإدارة مستقلين كلما زادت الرقابة من قبلهم وأنخفض جهد وعمل مراقب الحسابات ومن ثم أتعاب المراجعة. وأن إزدواجية عمل الرئيس التنفيذى تؤثر بشكل طردى على أتعاب المراجعة. أن نوع هيكل الملكية له تأثير كبير على أولويات مجلس الإدارة والطلب على المراجعة.

وتشير دراسة (Hamid and Abdullah, 2012) فى إختبارها طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات المتمثلة فى (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) وأتعاب المراجعة التى تتحملها الشركات المسجلة بالبورصة فى ماليزيا، ولتحقيق هذا الهدف تم الإعتماد على عينة مكونة من 191 شركة للفترة من 2006 إلى 2008. وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين كل من حجم وإستقلال أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة. ولعل تبرير ذلك أن مجلس الإدارة المستقل يقوم بوظيفة الرقابة الحاسمة وبالتالى من المرجح أن يقوم بطلب المزيد من خدمات المراجعة من مراقب الحسابات من أجل زيادة جودة المراجعة، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة أتعاب المراجعة، وعلى الجانب الأخر توصلت هذه الدراسة إلى أن إستقلال وخبرة أعضاء لجان المراجعة تقلل من المبالغ المدفوعة للمراجعين نظير خدمات المراجعة أى أن العلاقة عكسية. كما توصلت أيضاً لعدم وجود أى علاقة بين تكرار الإرتباط بالمراجع (Auditor Tenure) والأتعاب التى يحصل عليها.

وأيضاً دراسة (Huang, et al., 2014) تناولت إختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، إزدواجية دور المدير التنفيذى الأول، حجم مجلس الإدارة، التنوع الجنسى لأعضاء مجلس الإدارة) وأتعاب المراجعة الخارجية فى الشركات الكبيرة، وتم

التطبيق على الشركات غير المالية المتداولة بالبورصة الأمريكية خلال الفترة من 2003- 2010، وقد بلغ حجم العينة 8402 مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كلا من (إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وإزدواجية دور المدير التنفيذى الأول، حجم مجلس الإدارة) وأتعاب المراجعة الخارجية.

وكذلك، وفى دراسة (Wu, 2012)، وعلى عينة مكونة من 333 شركة خلال الفترة 2007 – 2008 توصلت هذه الدراسة أن الشركات التى يكون لديها هيكل حوكمة قوى سوف يرتبط بمراقبة فعالة للمديرين، الأمر الذى يقلل من مخاطر عملية المراجعة ويضمن درجات عالية من الجودة والدقة فى التقارير المالية. وذلك من خلال إختبار العلاقة بين حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة التى تتحملها الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة فى شنغهاى، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كلا من (إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، إستقلالية رئيس مجلس الإدارة عن المدير التنفيذى) وأتعاب المراجعة. وأن الشركات فى ظل تزايد نسبة المديرين المستقلين ووجود فصل فى مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذى الأول فإنها سوف تشكل هيكل حوكمة قوى يقلل من مخاطر عملية المراجعة وتضمن درجات عالية من الجودة والدقة فى التقارير المالية مقارنة بالمجالس الأقل فعالية.

كما هدفت دراسة (Alnajjar, 2018) إلى دراسة تأثير بعض آليات حوكمة الشركات (ممثلة فى إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، حجم مجلس الإدارة، عدد مرات إجتماع أعضاء مجلس الإدارة) على أتعاب المراجعة فى الشركات الصغيرة والمتوسطة فى المملكة المتحدة خلال الفترة 2000 – 2009، وقد بلغ حجم العينة 307 شركة، وتوصلت هذه الدراسةإلى وجود علاقة طردية بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة إجراء المزيد من البحوث المستقبلية على الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكن تعميم النتائج، كما إقترحت إدخال خصائص أخرى لمجلس الإدارة مثل إزدواجية دور المدير التنفيذى وهذا ما قام به البحث الحالى.

ونظراً لوجود نتائج مختلطة للدراسات السابقة عن العلاقة بين حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، يتم صياغة الفرض الرئيسى الأولى على النحو التالى:

الفرض الأول ف1: توجد علاقة بين حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة. وينبثق من هذا الفرض الرئيسى الفروض الفرعية التالية:

- **توجدعلاقة بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة.**

- **توجد علاقة بين إزدواجية دور المدير التنفيذى الأول وأتعاب المراجعة.**
- **توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة.**

تحليل المجموعة الأولى من الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحث:

1- أن معظم هذه الدراسات قد أجريت فى بيئات مختلفة عن البيئة المصرية كالولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وفرنسا وغيرها من هذه الدول، كما أن أغلب الدراسات السابقة كانت دراسات تطبيقية وإستخدمت بيانات فعلية للأتعاب مع نموذج الإنحدار البسيط أو المتعدد.

2- تم تخصيص هذه المجموعة من الدراسات من أجل دعم البحث الحالى والمساهمة فى تطوير فروض البحث والإجابة عن الأسئلة البحثية وذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين حوكمة مجلس الإدارة والأتعاب التى يتقاضاها المراجع الخارجى، وذلك نظراً لأهمية الدور الذى يؤديه مجلس الإدارة على وجه الخصوص فى الشركات بوصفه آلية لحوكمة الشركات فى الرقابة على سلوك الإدارة وتأثيرها على عمل وجهد المراجع الخارجى.

3- كان الهدف من هذا النوع من الدراسات دراسة وإختبار العلاقة بين حوكمة مجلس الإدارة كمتغير مستقل وأتعاب المراجعة كمتغير تابع.

4- لايوجد هناك إتفاق بين الدراسات السابقة على شكل واضح وثابت لنوع العلاقة التى تناولت تأثير حوكمة مجلس الإدارة على الأتعاب التى يتقاضاها المراجع. فهناك تباين وإختلاف بين نتائج معظم الدراسات فى تحديد نوع العلاقة. ويمكن تفسير السبب هذا التناقض بين نتائج هذه الدراسات، فى إختلاف مكان التطبيق أو الفترة الزمنية التى أجريت فيها الدراسة أو نوع وحجم العينة التى أجريت عليها الدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة

إختبرت دراسة (Gul et al.,2002) العلاقة بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة التى تتحملها الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة فى مدينة هونج كونج، ولتحقيق هذا الهدف تم الإعتماد على نموذج (Basu,1997) لقياس درجة التحفظ المحاسبى للشركات من خلال التقارير المالية الخاصة المنشورة عبر الإنترنت، وتم قياس أتعاب المراجعة من خلال اللوغاريتم الطبيعى لحجم الأتعاب. وتوصلت هذه الدراسة إلى جود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة. ولعل تبرير هذه النتيجة أن تبنى الشركات سياسات التحفظ المحاسبى بشكل كبير سوف يقلل من إجراءات وإختبارات عملية المراجعة وبالتالى الجهد المبذول، كما أكدت هذه الدراسة على أن التحفظ المحاسبى يزيد من درجة الثقة والمصداقية فى التقارير المالية وأيضاً يقلل من مخاطر عملية المراجعة.

واستهدفت دراسة (DeFond et al., 2012) إلى التحقق من مدى تأثير مستوى التحفظ المحاسبى الذى تتبناه الشركات عند إعداد التقارير المالية المنشورة على كل من أتعاب المراجعة ومخاطر الدعاوى القضائية، ولتحقيق هذا الهدف تم الإعتماد على عينة مكونة من 1332 شركة وذلك خلال الفترة من 2000- 2007، ولقياس درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية للشركات تم الإعتماد على نموذج (C-Score)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية وأتعاب المراجعة التى يحصل عليها المراجع ولعل تبرير ذلك أن مخاطر الدعاوى القضائية تحث الشركات المتهمة ظاهرياً بالتلاعب على ممارسة التحفظ المحاسبى بمستويات مرتفعة، بما ينعكس على عدد ساعات العمل المطلوبة وأتعاب المراجعة.

وكذلك، إختبرت دراسة (2014Sonu,) العلاقة بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة التى تتحملها الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية فى كوريا، تم الإعتماد على عينة مكونة من 9543 مشاهدة خلال الفترة 2000 - 2010، وتم الإعتماد على نموذج (Basu,1997) لقياس التحفظ المحاسبى، أما بالنسبة لبيانات أتعاب عملية المراجعة فقد تم الحصول عليها من التقارير السنوية لهذه الشركات وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين درجة تطبيق التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية وأتعاب المراجعة التى يحصل عليها المراجع الخارجى. كما أكدت هذه الدراسة على أن تمسك المراجع الخارجى بوجود مستويات عالية من التحفظ المحاسبى يقلل من إحتمالات المساءلة القانونية وبالتالى تنخفض مخاطر التقاضى وكذلك ينخفض حجم الجهد المبذول من قبل المراجع الخارجى والذى قد يؤدى بدوره إلى تخفيض الأتعاب.

وقد قامت دراسة (Abdi, 2018) بإختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبى ومخاطر عملية المراجعة، وعلى عينة مكونة من 136 شركة خلال الفترة 2010- 2014 بإجمالى عدد مشاهدات 680 مشاهدة وذلك على الشركات المساهمة المدرجة ببورصة طهران، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبى ومخاطر عملية المراجعة، وأن التحفظ المحاسبى يساهم بشكل كبير فى تقليل حجم الأتعاب اللى يتقاضاها المراجع، كما أظهرت أيضاً نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبى وتغيير المراجع، حيث أن الشركات التى تتجه إلى ضرورة التمسك بسياسات التحفظ المحاسبى القوائم المالية لتخفيض مخاطر عملية المراجعة الأمر الذى قد يزيد من إمكانية إستمرارية المراجع الخارجى مع الشركة محل المراجعة لأطول فترة ممكنة، وتعزيز علاقة إرتباط المراجع بالشركة محل المراجعة.

كما قامت دراسة (Gholamreza et al., 2020) بإختبار أثر التحفظ الشرطى وحوكمة الشركات بصورتها القوية على كلا من مخاطر التقاضى وأتعاب المراجعة التى تتحملها الشركات المساهمة المدرجة ببورصة طهران، وعلى عينة مكونة من 129 شركة إيرانية، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبى الشرطى يقلل من مخاطر التقاضى ضد كلا من الشركة محل المراجعة ومكتب المراجعة بالإضافة إلى وجود علاقة سالبة بين التحفظ المحاسبى الشرطى وحجم الأتعاب التى يتقاضاها مكتب المراجعة، وأيضاً تشيرنتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التى تقوم بتطبيق آليات الحوكمة بصورتها القوية سوف توثر بشكل سلبى على كلا من مخاطر عملية المراجعة وكذلك أتعاب المراجعة ويمكن تعزيز هذه العلاقة عن طريق تبنى هذه الشركات لسياسات التحفظ المحاسبى بمستويات مرتفعة فى القوائم المالية.

وأخيراً، إختبرت دراسة (Alves, 2021) أثر التحفظ المحاسبى بإعتباره أحد أهم السياسات التى أولى الفكر المحاسبى لها إهتماماً كبيراً فى السنوات الأخيرة على أتعاب المراجعة التى تتحملها الشركات الأسبانية والبرتغالية وذلك خلال الفترة 2010- 2018، وعلى النقيض للدراسات السابق عرضها توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة، حيث أن الشركات الأكثر تحفظاً فى ظل وجود هياكل حوكمة داخلية قوية تتجه إلى المطالبة بمستويات عالية الجودة من المراجعة من قبل مكاتب المراجعة وذلك من أجل كسب وتعزيز ثقة المستثمرين فى المعلومات الواردة فى التقارير المالية وهذا بدوره يؤدى إلى تحمل أتعاب مراجعة عالية، كما تشير النتائج أيضاً إلى أن هناك بعض العوامل مثل (تبعية مكاتب المراجعة للأربعة الكبار Big4، حجم الشركة، والرافعة المالية، مخاطر المراجعة، والعائد على الأصول) ترتبط بشكل إيجابى مع أتعاب المراجعة.

ويظهر ذلك أهمية البحث الحالى فى محاولة لفهم وتفسير الدور التأثيرى للتحفظ المحاسبى على أتعاب المراجعة. ويتم صياغة الفرض الرئيسى الثانى على النحو التالى:

الفرض الثانى ف2 :توجد علاقة بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة.

تحليل المجموعة الثانية من الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحث.

1- أن معظم هذه الدراسات قد تمت فى الدول الأجنبية كالصين وكوريا وفرنسا، كما أن أغلب الدراسات السابقة كانت دراسات تطبيقية وإستخدمت بيانات فعلية للأتعاب مع نموذج الإنحدار البسيط أو المتعدد.
2- إتفقت الدراسات السابقة التى تم ذكرها فى إختبارها العلاقة بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة، على أن ممارسة التحفظ المحاسبى عند إعداد التقارير المالية له دور إيجابى على

تحسين قيمة وسمعة كلا من الشركة محل المراجعة، ومكتب المراجعة من خلال تقليل عدد الدعاوى القضائية المراجعة ضد كلا منهما، الأمر الذى يؤدى إلى إنخفاض تكاليف التقاضى ومخاطر عملية المراجعة بما ينعكس على درجة الجهد المبذول وساعات العمل اللازمة لعملية المراجعة وكذلك أتعاب المراجعة.

3- أغلب الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين إستخدمت نموذج (Basu, 1997) فى قياس مدى إلتزام الشركات المساهمة بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية الخاصة بها، ولعل تبرير الإعتماد على هذا النموذج إعتباره أكثر المقاييس شيوعاً فى قياس التحفظ المحاسبى.

4- سعى الباحث فى هذه المجموعة إلى الإلمام بأكبر قدر من الدراسات السابقة التى إختبرت العلاقة بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة، الإ أنه توجد ندرة فى هذا النوع من الدراسات، لذلك يسعى الباحث إلى فهم ودراسة المنافع الناجمة عن تطبيق سياسات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية والتى قد يمتد تأثيرها على أتعاب المراجعة.

القسم الثالث: تصميم البحث

أولا: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث فى الشركات المساهمة المقيدة فى سوق الأوراق المالية فى مصر، وتتضمن عينة البحث مجموعة من الشركات والتى تعمل بقطاعات مختلفة خلال الفترة 2014-2016 ، ولتحقيق نوع من التجانس بين شركات العينة، إعتمد الباحث على عدة **معايير وهى**:

- إستبعاد الباحث للمشاهدات المفقودة للشركات لأى متغير متضمن فى النماذج خلال فترة العينة.
- ضرورة توافر (القوائم المالية- نماذج الإفصاح عن هيكل المساهمين ومجلس الإدارة- محاضر إجتماعات الجمعية العمومية العادية) عن ثلاث سنوات متتالية، وذلك ضمن متطلبات قياس متغيرات البحث، وبتطبيق المعايير السابقة، فإنها توفرعينة مبدئية من (163) شركة، وقام الباحث بإستبعاد:

- إستبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك، مثل شركات التأمين، وذلك لإختلاف أنشطتها وتقاريرها عن نظيرتها فى الشركات غير المالية.
- تم إستبعاد العديد من الشركات نظراً لعدم توافر بيانات كاملة عن هيكل الحوكمة (مجلس الإدارة)، أو لعدم توافر البيانات المالية المطلوبة. وبعد تطبيق المحددات السابقة تم إنتقاء (33)

شركة من الشركات التى استوفت معايير الإختيار السابقة كعينة للبحث ويعرض الباحث التصنيف القطاعى لشركات عينة البحث فى الجدول رقم (1).

جدول (1) التصنيف القطاعى لعينة البحث

بيـــــان	عدد الشركات	نسبة شركات العينة مصنفة قطاعيا
الكيماويات	2	6%
العقارات	1	3%
الأغذية والمشروبات	4	12%
الرعاية الصحية والأدوية	2	6%
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	7	21%
المنتجات المنزلية والشخصية	1	3%
العقارات	9	27%
الإتصالات	2	6%
السياحة والترفيه	3	9%
الموارد الأساسية	2	6%
إجمالى عدد الشركات	33	%100
إجمالى عدد المشاهدات	99	%100

ثانياً: نموذج البحث

سوف يعتمد الباحث فى إختبار فروض البحث على نموذج الإنحدار التالى، والذى يبنى عليه أن أتعاب المراجعة تعد دالة فى متغيرات كلا من حوكمة مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبى وكذلك المتغيرات الضابطة، وبذلك يمكن صياغة نموذج الإنحدار على النحو التالى:

$$AF_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 ACC_CONS_{i,t} + \beta_2 DirIndp_{i,t} + \beta_3 CEODual_{i,t} + \beta_4 BOSize_{i,t} + \beta_5 Size_{i,t} + \beta_6 ROA_{i,t} + \beta_7 LEV_{i,t} + \beta_8 Big4_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث أن:

AF_{it} = أتعاب المراجعة للشركة i فى العام t.

ACC_CONS_{it} = التحفظ المحاسبى للشركة i فى العام t.

$Dir\ Indp_{it}$ = إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة للشركة i فى العام t.

$CEO\ Dual_{it}$ = إزدواجية دور المدير التنفيذى للشركة i فى العام t.

$BOSize_{it}$ = حجم مجلس الإدارة للشركة i فى العام t.

$Size_{it}$ = حجم الشركة للشركة i فى العام t.

ROA_{it} = ربحية الشركة للشركة i فى العام t.

LEV_{it} = الرفع المالى للشركة i فى العام t.

Big4it = إنتساب مكتب المراجعة لأحد مكاتب المراجعة الكبار(Big4) .

εit= بند الخطأ للشركة i فى العام t.

ثالثاً: توصيف متغيرات البحث وقياسها

1- المتغير التابع: أتعاب المراجعة (Audit fees): وفيما يلى التعريف الإجرائى للمتغير التابع

المتغير التابع		التعريف الإجرائى للمتغير التابع
اسم المتغير	رمز المتغير	
أتعاب المراجعة	AF_{it}	ويتم قياس هذا المتغير من خلال اللوغارتيم الطبيعى لقيمة الأتعاب التى حصل عليها المراجع.

إعتمدت الدراسات السابقة (DeFond et al., 2012; Lee et al., 2015; Okpe et al., 2021)فى قياس أتعاب المراجعة على اللوغاريتم الطبيعى لقيمة الأتعاب التى حصل عليها المراجع. وقد قام الباحث بالحصول عليه بشكل مباشر من خلال محاضر إجتماعات مجلس الإدارة ولجان المراجعة والجمعية العامة للمساهمين والمنشورة على موقع البوصة المصرية نتيجة لمناقشة تعيين أو عزل المراجع وتحديد مهامه وأتعابه ضمن مجموعة القرارات المعتمدة بالإجتماع.

2- المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة فى حوكمة مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبى فى الشركات المساهمة المصرية، وفيما يلى التعريف الإجرائى للمتغيرات المستقلة:

أ- حوكمة مجلس الإدارة

المتغيرات المستقلة		التعريف الإجرائى للمتغيرات المستقلة
اسم المتغير	رمز المتغير	
إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة	$Dir\ Indp_{it}$	ويتم قياس هذا المتغير من خلال نسبة المديرين المستقلين الغير تنفيذين من إجمالى عدد المديرين. (Zhang and Yu, 2016; Hamid and Abdullah, 2012)
إزدواجية دور المدير التنفيذى	$CEO\ Dual_{it}$	يتم قياس هذا المتغير من خلال إذا كان شخص واحد يشغل منصب كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذى للشركة يأخذ رقم (1) وخلاف ذلك (0). (عفيفى، 2017)
حجم مجلس الإدارة	$BO\ Size_{it}$	ويتم قياس هذا المتغير من خلال عدد المديرين فى مجلس الإدارة.(Kikhia, 2014)

ب- التحفظ المحاسبى:

إعتمد الباحث فى قياس التحفظ المحاسبى على نموذج القيمة السوقية لحق الملكية إلى القيمة الدفترية Market-TO- Book Ratio (MTB) حيث يركز هذا النموذج على قياس التحفظ بنوعيه الشرطى والغير شرطى. ويعتبر (MTB) من أكثر المقاييس إستخداماً فى الدراسات المحاسبية فضلا عن توافر البيانات المطلوبة (الديب، 2012;الرشيدى ، 2011) بالإضافة إلى ذلك يتصف بسهولة حسابه على مستوى الشركة. وتم حسابه من خلال المعادلة الآتية:

$$ACC_CONS_{it} = MV_{it} / BV_{it}$$

حيث أن:

MV_{it}: القيمة السوقية لسهم شركة (i) فى العام (t)
BV_{it}: القيمة الدفترية لسهم شركة (i) فى العام (t)

3- المتغيرات الضابطة:

من خلال استقراء الدراسات السابقة تم تحديد المتغيرات الأخرى غير المتغيرات المستقلة (الضابطة) والتى قد ترتبط بأتعاب المراجعة، وفيما يلى التعريف الإجرائى للمتغيرات الضابطة.

المتغيرات الضابطة		التعريف الإجرائى للمتغيرات الضابطة
اسم المتغير	رمز المتغير	
حجم الشركة	$Size_{it}$	اللوغارتم الطبيعى لإجمالى أصول الشركة فى نهاية العام.
ربحية الشركة	ROA_{it}	يتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول وتحسب من خلال قسمة صافى ربح العام على إجمالى الأصول فى نهاية العام.
الرفع المالى للشركة	LEV_{it}	يتم قياسه بقسمة إجمالى إلتزامات الشركة على إجمالى الأصول فى نهاية العام.
إنتساب مكتب المراجعة لإحدى مكاتب المراجعة الكبار(Big4)	$Big4_{it}$	ويتم قياسه من خلال متغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة ينتمى لإحدى مكاتب المراجعة الكبار (Big4)، ويأخذ (0) بخلاف ذلك.

رابعاً: مبررات إضافة المتغيرات الضابطة إلى نموذج البحث

1- حجم الشركة: تم إضافة حجم الشركة كمتغير ضابط لعزل تأثيره المتوقع على أتعاب المراجعة، وقد اتفقت الكثير من الدراسات السابقة على أن حجم الشركة يعد أحد المتغيرات

الهامة التى يمكن أن تؤثر على أتعاب المراجعة. فقد توصلت معظم الدراسات على وجود علاقة طردية بين أصول الشركة وأتعاب المراجعة ومنها دراسة (Cohen et al., 2002) .

2- **ربحية الشركة:** تم إضافة ربحية الشركة كمتغير ضابط لعزل تأثيره المتوقع على أتعاب المراجعة، حيث أشارات العديد من الدراسات السابقة على أن ربحية الشركة يجب أن تؤخذ فى الإعتبار ويرجع ذلك لكونها أحد المتغيرات الهامة التى يمكن أن تؤثر على أتعاب المراجعة. وأكدت دراسة (حلس، 2003) على أن ربحية الشركة محل المراجعة من أكثر العوامل التى لها تأثير على أتعاب المراجعة، يليها تعدد فروع الشركة.

3- **الرفع المالى للشركة:** تم إضافة نسبة الرفع المالى للشركة كمتغير ضابط لعزل تأثيره المتوقع على أتعاب المراجعة، وقد اتفقت الكثير من الدراسات السابقة على أن الرفع المالى يعد أحد المتغيرات الهامة التى يمكن أن تؤثر على أتعاب المراجعة فقد أكدت دراسة (Lee et al.,2015) على أن الشركات التى بها نسبة المديونية مرتفعة تزيد من مخاطر السيولة الأمر الذى قد يؤدى إرتفاع أتعاب المراجعة.

4- **إنتساب مكتب المراجعة لإحدى مكاتب المراجعة الكبار (Big4):** تم إضافة إنتساب مكتب المراجعة لإحدى مكاتب المراجعة الكبرى (Big4) كمتغير ضابط لعزل تأثيره المتوقع على أتعاب المراجعة، وقد إتفقت الكثير من الدراسات السابقة على أن إنتساب مكتب المراجعة لإحدى مكاتب المراجعة الكبار (Big4) يعد أحد المتغيرات الهامة التى يمكن أن تؤثر على أتعاب المراجعة. كما أكدت دراسة (Rustam et al., 2013) على أن سمعة وشهرة مكتب المراجعة أكثر العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة تأثيراً على أتعاب المراجعة، ويتم قياس هذا المتغير بمتغير وهمى يأخذ واحد إذا كان المراجع الخارجى أحد الأربعة الكبار(Big4)، ويأخذ صفر بخلاف ذلك.

خامساً: مصادر الحصول على البيانات

إعتمد الباحث فى جمع البيانات الخاصة بالبحث الحالى على التقارير المالية والإيضاحات المتممة، نماذج الإفصاح عن هيكل المساهمين ومجلس الإدارة، محاضر إجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركات العينة المنشورة فى مواقعها الإلكترونية الرسمية، بالإضافة لكتاب الإفصاح السنوى الصادر عن بورصتى القاهرة والإسكندرية للشركات الأكثر نشاطاً، وكذلك بعض المواقع الإلكترونية ذات الصلة، من أجل الحصول على البيانات المتعلقة بالإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين، وأتعاب المراجعة الفعلية اللازمة للبحث، وكذلك مستوى التحفظ المحاسبى لكل شركة من شركات العينة. وفيما يلى تلخيص تلك المصادر:

- المواقع الرسمية الإلكترونية للشركات عينة البحث.
- المواقع الرسمى الإلكترونى للبورصة المصرية www.egx.com.eg.
- شركة مصر لنشر المعلومات (EGID) www.egidegypt.com.
- موقع معلومات مباشر .www.mubasher.info.

القسم الرابع: إختبار فروض البحث وتحليل النتائج

يناقش هذا القسم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى شركات عينة البحث، وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة فى البحث بهدف إختبار فروضها، ثم عرض لنتائج تحليل الإنحدار التى تم التوصل إليها تمهيداً لإختبار فروض البحث، وذلك من خلال النقاط التالية:

- **أولاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.**
- **ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة فى البحث.**
- **ثالثاً: تحليل ومناقشة نتائج إختبار فروض البحث.**

1- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث:

يعرض الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة فى نموذج البحث مصنفة إلى ثلاث مجموعات وهى أتعاب المراجعة (المتغيرالتابع)، التحفظ المحاسبى وحوكمة مجلس الإدارة (المتغيرات المستقلة)، والمتغيرات الضابطة. وذلك بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى شركات عينة البحث. وتتضمن تلك الإحصاءات كل من المدى والمتوسط والإنحراف المعيارى لقيم متغيرات البحث:

جدول (2):الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الإنحراف المعيارى
أتعاب المراجعة	99	4.00	6.24	4.90	.4326
التحفظ المحاسبى	99	.15	3.91	1.702	1.28
إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة	99	0.00	7.00	5.505	2.524
إزدواجية دور المدير التنفيذى	99	0.00	1.00	.67	.474
حجم مجلس الإدارة	99	4.00	13.00	7.79	2.34
حجم الشركة	99	7.51	10.59	8.619	.7792
الرفع المالى	99	.0417	.9373	.3654	.2256
الربحية	99	.2341-	.2779	.0474	.1240
إنتساب مكتب المراجعة لإحدى مكاتب المراجعة الكبار big4	99	0.00	1.00	.596	.493

- بالنسبة لأتعاب المراجعة، نلاحظ أن عدد المشاهدات المتعلقة بأتعاب المراجعة فقط يبلغ99 مشاهدة، ويرجع ذلك إلى إستخدام اللوغاريتم الطبيعى لأتعاب المراجعة، ومن ثم إستبعاد الشركات التى لاتفصح عن أتعاب المراجعة بصفة عامة، وتشيرالإحصاءات الوصفية إلى أن متوسط أتعاب المراجعة التى تتحملها الشركات المساهمة على مستوى شركات العينة ككل يبلغ (4.9)، بإنحراف معيارى يبلغ **(0.4326)** بينما بلغ الحد الأدنى والأقصى لهذا المتغير (4.00، 6.24) على التوالى.
- فيما يتعلق التحفظ المحاسبى، وتشير نتائج الإحصاءات الوصفية إلى إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبى للشركات المساهمة المصرية بمتوسط (1.7) تقريبا بإنحراف معيارى (1.28)، وهذا يعكس عن مدى إلتزام الشركات المساهمة بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبى بشكل كبير فى القوائم المالية. كما يلاحظ وجود مدى واسع فى قيم التحفظ المحاسبى، حيث بلغ الحد الأدنى والأقصى لهذا المتغير (0.15، 3.91) على التوالى.
- وتشير نتائج الإحصاءات الوصفية إلى أنمتوسط إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة المصرية (5.505) بإنحراف معيارى (2.524) وهو مايشير إلى ان هناك شركات لم تلتزم بمتطلبات كل من دليل وقواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرى، بضرورة أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذين بالشركة.كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لهذا المتغير (0.00، 7.00) على التوالى.
- كما تشير نتائج الإحصاءات الوصفية إلى إرتفاع نسبة شركات عينة البحث التى لديها إزدواجية فى دور المدير التنفيذى الأول (العضو المنتدب)، حيث بلغت هذه النسبة (67)% تقريبا من إجمالى عدد شركات العينة بإنحراف معيارى (0.474) ، وهو مايشير إلى عدم إلتزام غالبية شركات العينة بمتطلبات كل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرى، بضرورة الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لهذا المتغير (0.00، 1.00) على التوالى.
- وفيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة، تشير نتائج الإحصاءات الوصفية إلى أن متوسط حجم مجلس الإدارة على مستوى كافة شركات العينة يبلغ (7.79)بإنحراف معيارى (2.34) وهو يبدو حجما (مناسب) لإشراك عدد كافى من المديرين الذين تتوافر لديهم الخبرات

والمهارات الفنية والتحليلية التى تعمل على تحسين عملية صناعة القرارات داخل الشنركة، كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لهذا المتغير (4.00، 13.00) على التوالى.

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تشير الإحصاءات الوصفية إلى أن متوسط حجم الشركة (8.619) بإنحراف معيارى (0.7792) بينما بلغ الحد الأدنى والأقصى (7.51، 10.59) على التوالى، بينما تشير الإحصاءات الوصفية إلى أن متوسط الرفع المالى للشركات عينة البحث بلغ 36.5% وهى تمثل نسبة معتدلة. كما بلغ الحد الأدنى والأقصى (0.0417، 0.9373) على التوالى وبإنحراف معيارى (0.2256)، كما ظهرت ربحية الشركة بمتوسط بلغ (0.0474) وإنحراف معيارى قدره (0.1240) بينما بلغ الحد الأدنى والأقصى (0.2341- ، 0.2779) على التوالى، وتشير أيضاً الإحصاءات الوصفية إلى أن أن هناك 60% من إجمالى عدد شركات عينة البحث تستعين بمكاتب مراجعة مصرية تنتسب كأعضاء فى الأربعة الكبار(Big4) لمراجعة قوائمها المالية السنوية، كما بلغ الحد الأدنى والأقصى (0.00، 1.00) وذلك بإنحراف معيارى قدره (0.493).

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة فى البحث:

قام الباحث بإستخدام برنامج (SPSS) الإصدار (23)، وذلك لإجراء التحليل الإحصائى للبيانات، وتم الإعتماد على نموذج الإنحدار الخطى المتعدد Multiple linear Regression Model لإختبار العلاقة بين المتغير التابع (أتعاب المراجعة) والمتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبى، وحوكمة مجلس الإدارة، المتغيرات الضابطة). وقد تم إتباع الأساليب الإحصائية التالية:

1- إختبار الإرتباط الذاتى (Autocorrelation):

من بين الإفتراضات الهامة التى يقوم عليها نموذج الإنحدار الخطى المتعدد أيضاً، إستقلال الأخطاء عن بعضها البعض. وقد إستخدم الباحث إختبار (Durbin – Watson) للتحقق من عدم تخلف هذا الإفتراض وتوصل أن الإفتراض متحقق حيث تم الحصول على معامل يعادل (1.834) وبالكشف عنه عند مستوى معنوية 5% تبين عدم وجود إرتباط ذاتى بين الأخطاء. (عنانى، 2011).

2- إختبار إعتدالية التوزيع Kolmogorov-Smirnov:

حيث يعد أحد الإفتراضات الهامة التى يقوم عليها نموذج الإنحدار الخطى المتعدد وهو أن يتبع الخطأ العشوائى التوزيع الطبيعى حول القيمة المتوقعة بمتوسط يساوى صفر وتباين ثابت القيمة، وذلك أنه لايمكن إستخدام هذه الإختبارات الإ بناء على بيانات لمجتمع إحصائى موزع توزيعاً طبيعياً. وقد إستخدم الباحث إختبار (Kolmogorov- Smirnov) للتحقق من عدم تخلف

هذا الإفتراض وتوصل إلى أن الإفتراض متحقق وأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعى (حيث إن .P-Value=Sig.=0.20<5%).

3- الإزدواج الخطى Multicollnearity:

للتحقق من وجود مشكلة الإزدواج الخطى وعدم وجود إرتباط خطى بين متغيرين أو اكثر من المتغيرات المستقلة والتى تؤدى إلى ضعف قدرة نموذج البحث فى تفسير الأثر على المتغير التابع تم إستخدام معامل التباين التضخمى Variance Inflation Factor (VIF)، وتوصل إلى أن درجة الإزداوج الخطى فى النموذج (منخفضة)، حيث أن أقصى قيمة لمعاملات تضخم التباين (VIF) تم الحصول عليها فى النموذج كانت وهو (2.449) وهو ما يؤكد عدم وجود خطورة من مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات المستقلة فى نموذج الإنحدار.

4- إختبارتحليل الإرتباط R Square:

ويظهر جدول (3) معامل الإرتباط بين المتغيرالتابع والمتغيرات المستقلة وهو 0.796، وكذلك مربع معامل الإرتباط 0.634، وبذلك تفسر المتغيرات المستقلة 63% من التباين للمتغير التابع (أتعاب المراجعة) وهى نسبة ذات دلالة معنوية.

جدول (3): R Square

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.796[a]	.634	.602	.2730

5- إختبارتحليل التباين ANOVA:

كما يوضح أيضاً جدول (4) نتائج تحليل التباين ANOVAلإختبار معنوية الإنحدار، حيث أن قيمة F المحسوبة 19.5 مع مستوى معنوية 0.001 أقل من 5%، ويعنى أن النموذج ذو دلالة إحصائية وبالتالى فإن الإنحدار معنوى ولايساوى صفر وبالتالى توجد علاقة بين المتغير التابع (أتعاب المراجعة) والمتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبى، حوكمة مجلس الإدارة).

جدول (4): ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.628	8	1.453	19.500	.001[b]
	Residual	6.708	90	.075		
	Total	18.336	98			

6- تحليل ومناقشة نتائج إختبار فروض البحث:

ويعرض الجدول رقم (5) نتائج نموذج الإنحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبى – وحوكمة مجلس الإدارة) المتغير التابع (أتعاب المراجعة)، ويمكن للباحث إختبار فروض البحث فى ضوء تحليل نتائج الإنحدار السابق وعرضها، وذلك على النحو التالى:

جدول (5):تحليل نتائج الإنحدار العام (Enter)

المتغيرات المستقلة	معاملات الإنحدار	الخطأ المعيارى	معنوية معاملات الانحدار		معامل التباين التضخمى (VIF)
			قيمة (t)	قيمة (Sig)	
ثابت الإنحدار	4.320	.400	10.800	.000	
التحفظ المحاسبى	.030-	.024	1.261-	.211	1.202
إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة	.085-	.019	4.540-	.046	2.194
إزدواجية دور المدير التنفيذى	.151-	.064	2.356-	.021	1.213
حجم مجلس الإدارة	.097	.021	4.446	.037	2.784
حجم الشركة	.012	.053	.224	.823	2.205
الرفع المالى	.002	.002	.151	.253	2.152
الربحية	.008-	.004	.855	.054	1.469
إنتساب مكتب المراجعة لإحدى مكاتب المراجعة الكبار (Big4)	.518	.066	.784	.000	1.398
معامل التحديد (R2) = .634			قيمة (F) المحسوبة = 19.5، مستوى دلالة 0.001		
معامل التحديد المعدل (R2) =.602			نتيجة إختبار (Durbin Watson) =1.834		
حجم العينة99 =					

1- تظهر نتائج تحليل الإنحدار، والموضحة بالجدول رقم (5)، عدم وجودعلاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية وأتعاب المراجعة،وبناءاً عليه يتم رفض الفرض الأول ويرجع ذلك إلى أن مستوى الدلالة الإحصائية (0.211) وهو أكبر من (0.05) ، حيث تختلف نتيجة إختبار هذا الفرض عن ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة (Gul et al., 2002; DeFond et al., 2012; Sonu, 2012; Lee et al., 2015) والتى أشارت أن التحفظ المحاسبى يقلل من أتعاب المراجعة، وذلك يرجع الى الدور الهام الذى يلعبه فى زيادة الرقابة الفعالة ، وتقليل المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة، مما يؤدى إلى تخفيض ساعات عمل المراجع، والجهد المبذول منه، وتخفيض حجم الإختبارات التى يجريها المراجع، ومن ثم تنخفض أتعاب المراجعة.

2- تظهر نتائج تحليل الإنحدار، والموضحة بالجدول رقم (5)، وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، وبناءاً عليه يتم قبول الفرض الثانى ويرجع ذلك إلى أن مستوى الدلالة الإحصائية (0.046) وهو أقل من

(0.05)، وتتفق نتيجة إختبار هذا الفرض مع نتائج الدراسات السابقة (Hay et al., 2008; Moradi et al., 2012; Desender, 2013; Wong et al., 2018) والتى توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، حيث أن مجلس الإدارة الذى يتمتع بالإستقلالية والخبرة الكافية يؤدى إلى تقليل مخاطر المراجعة، ومن ثم تقليل الجهود المبذولة وساعات عمل المراجع وكذلك حجم وإجراءات وإختبارات المراجعة الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض أتعابه.

3- تظهر نتائج تحليل الإنحدار، والموضحة بالجدول رقم (5)، وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين إزدواجية دور المدير التنفيذى الأول وأتعاب المراجعة، وبناءاً عليه يتم قبول الفرض الثالث ويرجع ذلك إلى أن مستوى الدلالة الإحصائية (0.021) وهو أقل من (0.05) وتتفق نتيجة إختبار هذا الفرض مع نتائج الدراسات السابقة (Yatim et al., 2006; Chung and Wynn, 2014) والتى توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين إزدواجية دور المدير التنفيذى الأول وأتعاب المراجعة، ولعل تبرير ذلك أن الشركات التى لديها مجلس إدارة مزدوج، سوف تتحمل أتعاب مراجعة خارجية أقل ولاتبحث عن شركات مراجعة التى يكون لديها خبرة عالية وسمعة كبيرة فى سوق المراجعة. وهذا يؤكد فكرة نظرية الإشراف (The Stewardship Theory) حيث أن المدير التنفيذى للشركة هو أكثر إطلاعاً وفهماً لوضع الشركة، وهذا يسمح له بإتخاذ قرارات أكثر فعالية.

4- تظهر نتائج تحليل الإنحدار، والموضحة بالجدول رقم (5)، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين حجم مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، وبناءاً عليه يتم قبول الفرض الرابع ويرجع ذلك إلى أن مستوى الدلالة الإحصائية (0.037) وهو أقل من (0.05)، وتتفق نتيجة إختبار هذا الفرض مع نتائج الدراسات السابقة (Kikhia, 2014; Huang et al., 2014; Alnajjar, 2018) والتى توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، ولعل تبرير ذلك أن مجلس الإدارة كبير الحجم يمكن أن يزيد من تكاليف التنسيق وحل النزاعات بين أعضائه نتيجة وجود صعوبات فى العمل بشكل فعال، وكثرة عدد المديرين يخلق صراعات الوكالة. ونتيجة لذلك، فإن جودة عملية المراجعة تتطلب من المراجع الخارجى قضاء المزيد من الوقت فى القيام بعمله وسوف يتقاضى أتعاباً كبيرة.

القسم الخامس: خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

إستهدف البحث الحالى إختبار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية وأتعاب المراجعة، بالإضافة إلى إختبار مدى تأثير حوكمة مجلس الإدارة من حيث (الإستقلال، الإزدواجية، الحجم) على أتعاب المراجعة للشركات عينة البحث، وذلك بهدف توعية الشركات محل المراجعة والمراجعين الخارجين بأهمية هذه الآليات كعوامل مؤثرة على أتعاب المراجعة. فقد تناول الباحث بالإيضاح تصميم البحث لإختبار أثر التحفظ المحاسبى وحوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف إعتمد الباحث فى إتمام البحث الحالى على إختيار عينة ميسرة من تلك الشركات المقيدة والتى يبلغ حجمها (99) مشاهدة موزعة على 10 قطاعات إقتصادية مختلفة، وذلك من خلال الفترة 2014 – 2016. وباستخدام نموذج الإنحدار لإختبار أثر التحفظ المحاسبى وحوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1) عدم وجود علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبى وأتعاب المراجعة، وتشيرنتائج هذا البحث إلى عدم وجود تأثير معنوى للتحفظ المحاسبى على أتعاب المراجعة من حيث حجم ساعات عمل المراجعة والمخاطر المرتبطة بعملية المراجعة، والجهد المبذول منه، على الرغم من أن التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية يحقق العديد من المنافع الإيجابية المتمثلة فى تخفيض مشاكل الوكالة والحد من ممارسات الأرباح عن طريق تقييد الدوافع الإنتهازية للمديرين أنفسهم وللأطراف الأخرى، وتخفيض تكاليف التعرض للمسئولية القانونية سواء من جانب الشركة أو المراجع.

2) وجود علاقة سالبة معنوية بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، وهو ما يشير إلى أن مجلس الإدارة الأكثر إستقلالاً يعد مكوناً أساسياً فى بيئة الرقابة القوية، وهذا يمكن أن يؤدى إلى إنخفاض مخاطر الرقابة والذى بدورهيقلل من ساعات عمل وجهد المراجع ومن ثم تخفيض أتعاب المراجعة.

3) وجود علاقة سالبة معنوية بين إزدواجية دور المدير التنفيذى الأول وأتعاب المراجعة، ولعل تفسير ذلك أن الشركات التى لديها مجلس إدارة مزدوج، تتحمل أتعاب مراجعة خارجية أقل ولاتبحث عن شركات مراجعة التى يكون لديها خبرة عالية وسمعة كبيرة فى سوق المراجعة.

4) وجود علاقة موجبة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، وهو ما يشير إلى أن مجلس الإدارة كبير الحجم يمكن أن يزيد من تكاليف التنسيق وحل النزاعات بين

أعضائه. ونتيجة لذلك، وكثرة عدد المديرين يخلق صراعات الوكالة. ونتيجة لذلك، فإن جودة عملية المراجعة تتطلب من المراجع الخارجى قضاء المزيد من الوقت فى القيام بعمله وسوف يتقاضى أتعاباً كبيرة.

وفى إطار ما أسفرت عنه نتائج البحث الحالى يوصى الباحث بما يلى:

1- ضرورة أخذ المتغيرات التى تم التوصل إليها فى هذا البحث والتى قد تؤثر على تحديد الأتعاب فى الحسبان عند الإتفاق على أتعاب المراجعة.
2- يتضح من البحث الحالى أن مجلس الإدارة يعد آلية أساسية لحوكمة الشركات الفعالة لأنه المسئول عن ضمان أن إدارة الشركة تقوم بتنفيذ عمليات الرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية بصورة سليمة.
3- ويوصى الباحث بمزيد من الأبحاث المرتبطة بهذا المجال لتحليل نتائج الدراسة من خلال توسيع فترة البحث بما يسمح بزيادة عدد الشركات، وذلك للتأكد من مدى تأثيرها على حجم أتعاب المراجعة.
4- إستخدام مقاييس أخرى إختبار أثر التحفظ المحاسبى وحوكمة مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة.

الدراسات المستقبلية:

وفى ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يقترح الباحث العديد من المجالات التى يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية، لعل من أهمها:

- إختبار أثر خصائص أخرى للشركات لم يتضمنها البحث الحالى (مثل الملكية المؤسسية، الملكية العائلية) على أتعاب المراجعة.
- أثر التنوع الجنسى فى مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة.
- العلاقة بين مكافأت مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة.
- العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وأتعاب المراجعة.
- إختبار أثر التحفظ المحاسبى (كمتغير منظم) على العلاقة بين حوكمة مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة.

قائمة المراجـع

أولا: المراجع العربية:

الإبيارى، هشام فاروق. 2011. أثر أتعاب المراجعة الخارجية على جودة أرباح منشأت الأعمال. دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، (2): 89-154.

حلس، سالم عبد الله. 2003. العوامل المؤثرة على أتعاب المراجعة فى فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، (1): 248 – 275.

حمدان، علام محمد موسى. 2011. أثر التحفظ المحاسبى فى جودة التقارير المالية– دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الأردن، (2): 415-433.

خليل، على محمود مصطفى. 2015. أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالى عبر الإنترنت، بالتطبيق علي الشركات المصرية، *الفكر المحاسبى*، 19(1): 613 – 673.

الديب، احمد محمد عبد العزيز. 2012. درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية فى ظل معايير المحاسبة المصرية، دراسة نظرية ميدانية، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1- 140.

الديسطى، محمد محمد عبد القادر. 2013. إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتعاب المراجع ومحتوى تقريره بالتطبيق على البيئة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، (1): 190- 151.

الرشيدى، ممدوح صادق. 2011. تقييم التحفظ المحاسبى من منظور المستخدم– دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، (2): 1–62.

سمرة، ياسر محمد السيد عبد العزيز. 2015. نموذج مقترح لقياس أتعاب المراجعة فى ظل مخاطر الأعمال زيادة المسئولية الإجتماعية للشركات المقيدة فى البورصة. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق. (2): 467-516.

السهلى، محمد بن سلطان القبانى. 2009. التحفظ المحاسبى عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية– دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الملك سعود بالرياض، (1): 7-25.

شتيوى، أيمن أحمد. 2010. تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبى فى الشركات المتهمة بالتلاعب بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية، مجلة الإدارة العامة، (4): 1-45.

الشرقاوى، احمد عبد العاطى محمد. 2014. تفعيل دور حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

صقر، سمير احمد سليمان عواد. 2013. أثر تطبيق قواعد الحوكمة على قيمة الشركةدراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

العطار، حسن عبدالحميد. 2003.دراسة إختبارية لمحددات أتعاب المراجعة فى ظل التطورات المعاصرة لبيئة الأعمال المصرية. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 25 (1): 169 – 199.

عفيفى، هلال عبد الفتاح. 2015. أثر حوكمة مجلس الإدارة على الإحتفاظ بالنقدية – دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، (2): 51 – 118.

عفيفى، هلال عبد الفتاح. 2016. العلاقة بين التحفظ المحاسبى والتحفظ المالى– دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (2): 169 – 311.

غالى، أشرف أحمد محمد. 2018. قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى وقيمة الشركة – دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس 18(2): 517 – 572.

قطب، سباعى أحمد، خالد ناصر الخاطر. 2004. العوامل المؤثرة فى تحديد أتعاب مراجعة الحسابات – دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر، مجلة الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 18(2): 155 – 192.

لطفى، أمين السيد أحمد. 2008. المراجعة وخدمات التأكيد بعد قانون Sarbanes- Oxley Act، الدار الجامعية *الإسكندرية*.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdi, M., H. zalaghi and M. K. Olum. 2018.The relationship of conservatism with auditor's strategies to deal with the client risk. *Journal of financial accounting knowledge* 5(1): 101 – 125.

Adams, R. B., B. E. Hermalin and M.S. Weisbach. 2010. The role of boards of directors in corporate governance: A conceptual famework and survey. *Journal of Economic Literature* 48 (1): 58 -107.

Alnajjar, B. 2018.Corporate governance and audit features: SMEs Evidence, *Journal of small business and enterprise developement*. 25 (1): 163-179.

Alves, S. 2021.The impact of conservatism accounting on audit fees: Evidence from portugal and spain, *Working Paper*. *Available at: www.ssrn.com*10 (1): 253-280.

Basu, S. 1997. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics* 24(1): 3-37.

Beaver, W. H. and S. G. Ryan. 2005. Conditional and unconditional conservatism : Concepts and modeling. *Review of Accounting Studies* 10 (2): 269–309.

Carcello, J. and D. Hermanson, T. Neal and R. Riley. 2002. Board characteristics and audit fees. *Contemporary Accounting Research* 19(3): 365-385.

Caskey, J. and V. Laux. 2015. Corporate governance, accounting conservatism, and manipulation. *Working Paper*. Available at: www.ssrn.com.

Chung, H. and H. Wynn. 2014. Corporate governance, directors, insurance premiums and audit fees. *Managerial auditing journal* 29 (2): 173 - 195.

Cohen, J., G. Krishnamoorthy and A. Wright. 2002. Corporate governance and the audit process. *Contemporary Accounting Research* 19: 573-594.

DeFond, M. L., C.Y. Lim and Y. Zang. 2012. Client conservatism and auditor-client contracting.*Working paper*, University of Southern California.

Desender, K. A., M. A. Garcia, R. Crespi and R. V. Aguilera. 2009. Board characteristics and audit fees. *International Audit Journal* 12 (3): 72-98.

Espinoza, R., H. Mella, B. Palavecinos and C. Rosso. 2015. Economic adopting the ifrs and it's impact on reducing information Asymmetry in the Chilean capital market. *Economic Research and Electronic Networking* (16): 193 - 204.

Fama, E. F. and M. C. Jensen. 1983. Separation of ownership and control. *Journal of Law an Economics* 26 (2): 301 – 326.

Gana, M. and R. A., Lajmi. 2011. Director's board characteristics and audit quality: Evidence from Belgium. *Journal of Modern Accounting and Auditing* 7 (7): 668 – 679.

Garcia Lara, J. M., B. Garcia Osma and F. Penalva. 2007. Accounting conservatism and corporate governance. *Review of Accounting Studies* 14 (1): 161–201.

Griffin, P. and D. Lont. 2007. An analysis of audit fees following the passage of Sarbanes-Oxley. Asia-Pacific, *Journal of Accounting and Economics* 14: 161-192.

Gul, F., B. Srinidhi and T. Shieh. 2002. The Asian financial crisis, accounting conservatism and audit fees: Evidence from Hong Kong. *Working Paper*. Available at: www.ssrn.com

Hamid. A. H. and A. Abdullah. 2012. Influence of corporate governance on audit and non-audit fees: Malaysian Evidence. *Journal of Business and Policy Research* 12 (3): 1-24.

Huang, T., W. and C. Lee. 2014. Corporate executives gender and audit fees. *Managerial auditing journal* 29 (6): 527 - 547.

Jayaraman, S. and L. Shivakumar. 2013. Agency-based demand for conservatism: Evidence from state adoption of antitakeover Laws. *Review of Accounting Studies* 18 (1): 95 – 134.

Ji, X., W. Lu and W. Qu. 2016. Internal contral weakness and accounting conservatism in china:. *Managerial Auditing Journal* 31 (6): 688–726.

Jizi, M. and N. Rabih. 2018. Board monitoring and audit fees. *Managerial auditing journal* 33 (2): 217 - 243.

Krishnan, G. and G. Visvanathan. 2009. Do auditors price audit committee's expertise? The case of accounting versus non- accounting Financial experts. *Journal of Accounting, Auditing and Finance* 24 (1): 25 – 115.

Lee, H. S., X. Li and H. Sami. 2015. Conditional conservatism and audit fees. *American Accounting Association* 29 (1): 83-113.

Liu, Z. and D. Thornton. 2008. Litigation risk and conservatism in financial reporting. *Working Paper.* Available at: www.ssrn.com

Moradi, J. H., and Z. Pahlavan. 2012. Earnings management, board independence and audit fees considering the firm's profitability level. *Asian Economic and Financial Review* 2 (2): 268 – 285.

Naibei, I. K., D. O. Oima, P. B. Ojera and O. P. Owiye. 2014. Application of business risk auditing among audit firms in western region, Kenya. *African Research Review* 8 (2): 325 – 342.

Okpe, J. U. and A.Seini. 2021. Audit committee characteristics and audit fees of listed consumer goods sector in Nigeria: Evidence from recent regulatory reforms. *European Accounting Review* 9 (2): 27-50.

Redor, E. 2017. Board director characteristics and audit fees, *Economics Bulletin*. 37 (4): 2446-2457.

Rustam, S., K. and R. K. Zaman. 2013. The relationship between audit committees, compensation incentives and corporate audit fees in Pakistan. *Economic Modelling*. 31(2): 679 – 716.

Sonu, C., H. 2014. The effect of conditional conservatism on audit fees. *Korean Accounting Review*.39(2): 313 – 335.

Sterling, R. R. 1970. The theory of the measurement of enterprise income. *University of Kansas Press*.

Tobia, B. 2018. Tax avidance and accounting conservatism. *International Taxation Research paper series*. 18(4): 1 – 41.

Vafeas, N. and J. F. Waegelein. 2007. The association between audit comittees, compensation incentives and corporate audit fees. *Review of Quantitative Finance and Accounting* 28 (3): 55- 241.

Wong, R. M., A. Michael and W. Y. Anges. 2018. The impact of litigation risk on the association between audit quality and auditor size: Evidence from china, *Journal of international financial management and accounting* (1): 1-32.

Wu, X. 2012. Corporate governance and audit fees: Evidence from companies listed on the Shanghai stock exchange. *Journal of Accounting Research* 5 (3): 321 – 342.

Yatim, P., P. Kent. and P. Clarkson. 2006. Governance structures, ethnicity and audit fees of Malaysian listed firms. *Managerial Auditing Journal* 21 (1): 757 – 782.

Zhang, Z. J. and Y. Yu. 2016. Does board independence affect audit fees? Evidence from recent regulatory reforms. *European Accounting Review* 19 (2): 1-22.

Abstract

The study investigates the impact of accounting conservatism and governance of the board of directors on audit fees in the egyptian joint stock companies. AuditFees measured based onnatural log of external audit fees that were disclosedin minutes of the shareholder's general assembly meeting, Accounting conservatism measured by (MTB) Model Market-To-Book Ratio, and also governance of the board of directors were measured through three variable respectively, (Independence of the Board of Directors, CEO Duality, Board Size). To achieve the objectives of this study, the researcher relied on a sample of joint stock companies listed on the Egyptian Stock Exchange consisting of 99 views during the period 2014-2016. The test results using the multiple regression model reached to there is no statistically significant relationship between accounting conservatism and audit fees. While the results indicate a negative statistically significant relationship between (the independence of the board of directors, CEO Duality) and audit fees, Finally the results showed a positive statistically significant relationship between the Board Size and audit fees.

Keywords: Audit Fees, Accounting Conservatism, Governance of the Board of Directors.